### تقرير حديث يؤكد بان غزو العراق شكل غلطة فادحة ووصمة في ميراث الزعيم البريطاني

# مدير معهد «تشاتهام هاوس»: بلير نفذ سياسة بوش وعلى بريطانيا التقرب من اسبانيا واعتماد الخيار الاوروبي

لندن ـ «القدس العربي»

من سمير ناصيف:

اكد تقرير اعده فيكتور بولر توماس، مدير معهد «تشاتهام هاوس» البريطاني، احد أهم مراكز تقييم ودراسة السياسة الخارجية البريطانية، انه خلافا لما يدعيه المقربون من رئيس الحكومة البريطاني توني بلير، فان بلير لم يؤثر على سياسة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن في العراق وفلسطين، او في اي مكان آخر، بل كان يتصرف كمنفذ وتابع لها، وان خليفة بلير، سواء كان من حزب العمال او المحافظين عليه ان يحرر نفسه من هذه التبعية ويتقرب الى درجة اكبر من الموقف الاوروبي في شؤون السياسة الخارجية، وخصوصا من موقف اسبانيا.

واشار بولر توماس الذي سيتقاعد في نهاية هذا العام وينتقل الى التدريس في احدى جامعات الولايات المتحدة، الى ان غزو العراق شكل غلطة فادحة ارتكبتها الحكومتان الامريكية والبريطانية وخصوصا في غياب قرار من مجلس الامن يسمح باستخدام القوة ضد العراق. كما قال انه لا توجد اي ادلة على كون بلير اثر على قرار بوش الابن بقبول نشوء دولتين: واحدة اسرائيلية والاخرى فلسطينية لحل النزاع في الشرق الاوسط. كما اوضح بأن رئيس الحكومة البريطاني اخفق في توقع عودة بروز حركة «طالبان» على الساحة الميدانية الافغانية، مما اضطر بريطانيا الى ارسال المزيد من القوات العسكرية الى هذا البلد.

واشار توماس الى ان موقف بوش الابن بشأن تأييد نشوء دولة فلسطينية اعاد اعتماد موقف حكومة الرئيس السابق بيل كلينتون في نهاية ولايته وهو لا يأتي بجديد. كما ان بعض المسؤولين البريطانيين لعبوا دورا في وضع «خريطة الطريق» التي كان من المفترض ان تؤدي الى احلال السلام في الشرق الاوسط ولكنها فشلت في ذلك.

واعتبر واضع التقرير ان سياسة بلير في الشرق الاوسط عموما خفضت من وزن ودور بريطانيا في المنطقة، بدلا من ان تعزز هذا الدور، مع ان بلير تدخل شخصيا املا في معالجة القضايا الحساسة. ورأى بان الافكار الجديدة المطروحة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط تأتي حاليا من دول اقليمية مجاورة لاسرائيل وفلسطين او من الشركاء الاوروبيين لبريطانيا في المجموعة الاوروبية. وعلى بلير، حسب قول توماس، ان يتقرب من اسبانيا والمبادرات الاسبانية في الشؤون الخارجية المتعلقة بالشرق الاوسط وان يشكل محورا معها لموازاة المحور الالماني ـ الفرنسي في اوروبا، ولكي يعمل الجميع في سبيل سلام ناجح في العالم.

واكد توماس بأن بريطانيا قدمت تضحيات كبيرة على الاصعدة العسكرية والمالية والسياسية في سبيل الالتحاق بسياسة بوش الابن، من دون ان يستفيد بلير من الفرص المتاحة امامه. ففي وقت اعتبر فيه رئيس الحكومة البريطانية علاقته بامريكا خاصة، كانت الحكومة الامريكية ترى في بريطانيا حليفة قريبة منها كالحلفاء الاخرين. وبلير كان يراهن في مناسبات على تقربه من جهات في الادارة الامريكية املا في رجحان كفتها لدى الرئيس بوش، ولكنه اكتشف مؤخرا بان الوفاء لهذا التحالف الخاص مع امريكا ليس مجديا كثيرا.

وهذا الخطأ، حسب توماس، لن يرتكبه خليفته، سواء كان غوردون براون (من حزب العمال) او ديفيد كاميرون (من حزب المحافظين) فالدعم البريطاني غير المشروط للسياسات الامريكية الخارجية لن يكون متوافرا في المستقبل. ولن تقبل تفسيرات كالتي قدمها بلير بأنه لا يقدم دعما غير مشروط في جميع الشؤون. وانتقد توماس موقف بلير عندما اطلق الرئيس بوش الابن لقب «محور الشر» على ثلاث دول (ايران، كوريا الشمالية وسورية) قائلا ان بريطانيا امتلكت علاقات ديبلوماسية مع دولتين من هذه الدول عندما صنف بوش هذه الحكومات كما فعل، ولم يحرك بلير ساكنا ازاء هذا الموقف. كما لم يرفض بلير، حسب قوله، توجيه بوش وحكومته الاتهام الى صدام حسين بامتلاك اسلحة الدمار الشامل في وقت تواجدت فيه حاجة لموقف اوروبي موحد في هذا الشأن وفي وضع حد لتحريضات «المحافظين الجدد» في الادارة الامريكية الداعية لتوفير الحجج لشن حرب في العراق.

وعندما ادرك بلير، في منتصف عام 2002، بأن بوش مصمم على غزو العراق، قال توماس، قرر ان يشارك في هذا الغزو.. وهذه كانت الغلطة الكبرى، حسب واضع التقرير، التي ارتكبها بلير، والتي ستشكل وصمة عهده وميراث نظامه وخصوصا في مجال السياسة الخارجية. وقد دق هذا الخيار اسفينا في مفهوم تعاون المجتمع الدولي الذي طرحه بلير في خطاباته السابقة، وبينها «خطاب شيكاغو» علما ان المبادرات الديبلوماسية، وعمليات التفتيش بقيادة كبير المفتشين هانز بليكس، كانت ما زالت جارية وكان بليكس يطلب المزيد من الوقت لهذه العمليات.

ورأى توماس بان بلير راهن على تشكيل حكومة ديمقراطية في العراق بسرعة، وفشل في هذا الرهان.

واعتبر بانه لا يمكن لاي حكومة بريطانية في المستقبل ان تكون بعيدة في مواقفها عن امريكا واوروبا في الوقت عينه، ولهذا فان الخيارات امام غوردون براون او ديفيد كاميرون في المستقبل ستكون صعبة. ولكن توماس رأى بان الخيار الاوروبي والتقرب من اوروبا في السياسة الخارجية هما ضروريان جدا لبريطانيا وان رؤساء جمهورية امريكا في المستقبل قد يحبذون مثل هذا التقرب الذي سيعطي بريطانيا ثقلا اكبر في التأثير على القرار الاوروبي، اذ اخذ شركاؤها الاوروبيون سياستها الخارجية بجدية وتعاونوا معها في مواقفها المختلفة.

واتى تقرير مدير «تشاتهام هاوس» في وقت ملائم ومتزامن مع زيارة بلير الى الشرق الاوسط التي توقع البعض من رئيس الحكومة البريطاني مواقف جديدة فيها، ولكن لم يظهر منها اي جديد بعد.

### لبنان وفلسطين والعراق بؤر للصراع ولواشنطن واسرائيل اياد فيها

# الديمقراطية وخطر الحروب الأهلية يهددان المنطقة

واشنطن ـ من كلود صالحاني:

تنذر علميات القتل وحوادث العنف التي تشهدها أراضي السلطة الفلسطينية باندلاع إحدى الحروب الأهلية الثلاث التي توقع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني نشوبها في الشرق الأوسط.

وكان الملك الأردني قد حذّر من أنه في حال لم يتم التوصل إلى تقدّم رئيسي على طريق السلام في الشرق الأوسط، فإن المنطقة قد تتوجه نحو ثلاثة صراعات قاتلة ومدمرة. ونتائج مثل هذه الحروب لن تقتصر على الدول المعنية فحسب، بل قد تكون لها ارتدادات خطيرة أبعد من منطقة الشرق الأوسط.

والصراع الأول بالطبع هو في العراق، حيث تدور الصراعات المذهبية، وعمليات الخطف الجماعية، وعمليات القتل على نطاق واسع منذ ثلاث سنوات التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق في آذار (مارس) 2003.

والمنطقة الحامية الثانية هي في لبنان حيث يتزايد التوتر بين المجموعات المؤيدة لسورية والأخرى المعارضة لها. وتستمر حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي تتمتع بدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التماسك، غير أن شرارة بسيطة قد تشعل البلد.

أما منطقة الصراع الثالثة فهي في فلسطين حيث كل ما ينقص هو الشرارة المناسبة والتوقيت المناسب لكي ينهار كل شيء في الأرض المقدسة. وقد تكون هذه الشرارة هي دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في نهاية الأسبوع الماضي لإجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة في العام 2007.

ووصل التوتر في الأسبوع الماضي إلى مستويات قياسية وتوسعت الاشتباكات بين المجموعتين الفلسطينيتين الرئيسيتين حماس وفتح. لكن كما في العراق، لا أحد يرغب في إطلاق اسم الحرب الأهلية على الخلاف الفلسطيني الداخلي. غير أنه إذا استمرت هذه المسيرة، فإن الفلسطينيين قد يجدون أنفسهم غارقين فيها بالفعل.

وقالت لوري كينغ عالمة الإنسان والخبيرة في شؤون الشرق الأوسط ليونايتد برس انترناشونال «لقد ترك الفلسطينيون أنفسهم يقعون في الفخ الذي نصبه لهم اليمين الإسرائيلي المتطرف».

أكانت حربا أهلية أم فخا محكما، فإن الوضع في الأراضي الفلسطينية يبقى غير مستقر.

لقد انخرط المسلحون التابعون إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قتال عنيف مع وحدات الأمن الخاصة لمنظمة فتح التي تدين بالولاء للرئيس الفلسطيني محمود عباس في غزة. ولقد استعملت خلال الاشتباكات العنيفة التي شهدتها مدينة غزة بعد ظهر الأحد الماضي الأسلحة الرشاشة والمتوسطة. ويعتقد أن لحركة حماس اليد الطولى في غزة.

واستناداً لشهود عيان، فإن الجولة الأخيرة من الاشتباكات نشبت بعد أن أطلق مسلحون مجهولون النار على موكب وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار أثناء مغادرته مكتبه في الوزارة.

وفي وقت سابق، أقدم مسلحون مجهولون على إطلاق النار على مركز للحرس الرئاسي الفلسطيني في جنوبي مدينة غزة ما أدى لمقتل أحد الحراس وإصابة أربعة آخرين بجروح.

وكانت حركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني (يناير) الماضي قد تولت السيطرة على الحكومة الفلسطينية.

واضطر محمود عباس رئيس حركة فتح إلى تعيين رئيس الحكومة من حركة حماس. غير أن الإسلاميين (حماس) لا يزالون يرفضون باستمرار حق إسرائيل بالوجود الأمر الذي أدى إلى وقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جميع المساعدات المالية إلى السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، تحتجز إسرائيل عدة ملايين من الدولارات هي عائدات الجمارك المتوجبة للسلطة الفلسطينية الأمر الذي جعل السلطة غير قادرة على دفع رواتب موظفي القطاع العام.

وعلى أمل إحداث هزة تخرج الأراضي الفلسطينية من الخمول السياسي الحالي نظراً لعدم قدرة الحكومة الحالية على إنجاز أي شيء، دعا عباس إلى إجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة. وعلى الرغم من أنه يضع وظيفته على المحك ويخاطر بإعطاء حركة حماس المزيد من القوة، إلا أن الرئيس الفلسطيني يتوقع أن تساعد الانتخابات المبكرة على كسر الجمود المستمر منذ أشهر عديدة ورفع العقوبات الدولية المفروضة على السلطة ما يعطيها الدفعة الضرورية من الأوكسجين الذي تحتاج إليه بشدة.

غير أن حركة حماس ترى في هذه الخطوة انقلاباً يهدف إلى إزاحة الحركة الإسلامية من السلطة. ورفض رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية بشدة دعوة عباس قائلاً إنها غير دستورية وأن حماس ستقاطع هذه الانتخابات.

غير أن «مقاطعة الانتخابات» في هذه المنطقة من العالم تحمل معنى ضمنياً أكثر عمقاً، غالباً ما يترجم بعنف في يوم الاقتراع: هجمات على مراكز التصويت، وترهيب الناخبين، ومعارك بين مناصري المرشحين المتنافسين. (يو بي أي)

### هجمات عنيفة وساخرة ضد رئيس جامعة الأزهر لوصفه الطلاب بالخراف الضالة.. ونائب مرشد «الإخوان» يعترف بالخطأ ويعتبره تحذيرا لبلطجية النظام

# هزيمة نظيف بمعركة الضبعة أمام وزير الكهرباء.. القضاة يحذرون من لجوء بعض الجماعات للعنف.. ومعركة بين الاخوان والشيوعيين

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن اجتماع مجلس جامعة الأزهر، وإدانته ما حدث داخل الجامعة، والاتفاق على وضع خطة جديدة لمواجهة الإخوان وما اعتبره المجلس انحرافا في الفكر، واستمرار الاشتباكات بين حركتي فتح وحماس، رغم الاتفاق على وقفها، وتأكيد وزارة التضامن الاجتماعي ـ التموين ـ حدوث ارتفاعات جديدة وكبيرة في أسعار السلع الغذائية قبل عيد الأضحى، والاستعدادات للعيد، واستمرار سفر الحجاج وامتحانات نصف العام في الجامعات، ومناقشات مجلس الشعب وإعلان الدكتور مجدي حسن رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية عدم صحة ما يقال عن بيع شركة سيد وانما طرح 40 % من أسهمها للبيع في البورصة، وهو تصريح لا يمكن تصديقه، واستطلاع هلال ذي الحجة اليوم ـ الأربعاء ـ وتصريح وزيرة القوى العاملة والهجرة عن توافر تسعة آلاف وظيفة داخل وخارج مصر، واستمرار التحقيقات مع رمضان التوربيني وعصابته، والتأكيد على أنه ليس مريضا نفسيا، والقبض على المزيد من عصابات أولاد الشوارع وتوالي البلاغات ضد شركة الفرسان لبيع السيارات وقرار النيابة بالقبض على صاحبها محمد بيومي، ووزير الثقافة فاروق حسني يخصص خمسين ألف جنيه للآثار للتنقيب عنها في منطقة الضبعة التي ستقام عليها أول محطة نووية، وسرعة نقل أي آثار يمكن العثور عليها خارج المنطقة وإعلان الأمين العام لهيئة الآثار الدكتور زاهي حواس عن الاتفاق مع وزارة الكهرباء على وقف أي تصريحات من الجانبين، وموقف فاروق حسني يشير إلى أن وزير الكهرباء وهيئة الطاقة النووية، المدعومة من الأمن والجيش، كسبت المعركة ضد رئيس الوزراء وفريقه من رجال الأعمال ـ خاصة وأن وزير الإسكان ورجل الأعمال أحمد المغربي أسرع منذ ثلاثة أيام بتبرئة نفسه من الاتهامات التي حامت حوله بأنه وراء خطة عدم إقامة المحطة في الضبعة، بأن صرح بأنه لا علاقة له بهذا الموضوع، وأن المحطات النووية في العالم تُقام وسط المساكن.

وأنا أقول ان رئيس الوزراء وفريقه خسر المعركة حتى الآن، ولا نعرف ماذا يخبىء المستقبل بعد أن أصبحنا بالفعل في دولة تضم ولايات تتمتع بالاستقلال، وبالنسبة لتقرير اليوم فسوف نخصصه بالكامل لمعركة الميليشيات، حتى نستوفي جميع جوانبها، ونعطي صورة أوضح لجميع المواقف.

## القضاة والميليشيات

ونبدأ بالقضاة والميليشيات وتحقيق زميلتنا بـ«صوت الأمة» هدى أبو بكر الذي جاء فيه: «قال المستشار محمود مكي ـ نائب رئيس محكمة النقض ـ لا شك أن طبيعة الشعب المصري بكل فئاته مسالمة وتكره العنف وتميل إلى السلم، فهو ليس مثل شعوب كثيرة اعتادت العنف في سلوكها، فالقضية ليست مسلك 50 شابا نظموا مراسم شكلية أدوا بها بعض العروض التي تعبر عن حركات الكاراتيه، فهذا لا يزعج بقدر ما أزعجنا الملابس السوداء التي كانوا يرتدونها، والتي ذكرت الناس بجماعات تلجأ للعنف بدلا من الحوار في بعض الدول، ولكن هذا التشبيه الذي أزعج بعض الناس والأقلام في حملة منظمة في الصحف تدين العنف ومسلك الطلاب كان يجب أن يستوقفهم مسببات كثيرة قد تؤدي الى انتشار العنف، فالحكومة والحزب الحاكم هما أول من استخدما العنف، وكان ذلك في الانتخابات البرلمانية الأخيرة وخاصة في المرحلة الثانية منها على مرأى ومسمع من الكافة، حيث شاهدنا على شاشات الفضائيات البلطجية وهم يحملون السيوف والعصي جهارا نهارا وفي حراسة قوات الشرطة التي كانت تحيطهم، بل وتؤمنهم دون تدخل، وفي المرحلة الثالثة باستخدام الشرطة للعنف مع الناخبين حتى سقط عدد كبير من القتلى، والجرحى في دوائر مختلفة، فعدم التصدي لمثل هذه الظاهرة بحسم، سواء من أجهزة الدولة أو المسؤولين، وعدم الإعلان عن شخص واحد يقدم كمتهم مسؤول عن هذه الحوادث هو الذي يؤدي لسلوك العنف واختياره كبديل للحوار، كذلك عدم احترام أحكام القضاء وعدم محاسبة المسؤول عن التعدي على أرواح المواطنين، كل هذا يدفع الكافة إلى أن يأخذ كل واحد حقه بيده، طالما أن الدولة عاجزة، كذلك واقعة التعدي على الصحفيات في يوم الاستفتاء، ونفي «الداخلية» المستمر عن تقصيرها في حماية الناس من وقائع التعدي عليهم مثل الوقائع الأخيرة التي حدثت أيام العيد «التحرش الجنسي» وعشرات الحوادث التي تطالعنا بها الصحف باستخدام العنف، بعد أن ضاعت قبضة الدولة في مواجهة المعتدين، وتسخير أجهزة الدولة لحماية المقربين فقط.

حتى القضاة لم يسلموا من هذا العنف فتعرضوا للتعدي نتيجة انهم تصدوا لحماية إرادة الناخبين، فوقائع التعدي على رجال القضاة كانت موجهة لصالح الحزب الحاكم، بينما مشهد الطلاب الملثمين، والمتشبهين بالميليشيات الموجودة في بعض الدول الأخرى ينذر باختيار الأصوات المعترضة على مسلك الحكومة سبيلا جديدا يهدد انفراد الحكومة بالعنف لأنها هي التي تحتكر العنف وإذا ما حدث ذلك، واستخدمت الأصوات المعارضة العنف ستعم الفوضى وهو ما حذرنا منه.

أتمنى ألا يكون هذا المشهد تحولا في موقف «الإخوان» تجاه التعبير عن الرأي لأنه سوف يلحق بهم خسارة كبيرة، ولكني في نفس الوقت احترمتهم حينما اعترفوا من تلقاء أنفسهم أن هؤلاء الشبان من جماعتهم، حيث كان يمكنهم الانكار، خاصة أن وجوه الشباب كانت مغطاة بالأقنعة، ولم يثبت انتماؤهم لجماعة بذاتها، لكنهم احترموا عقلية المواطنين، واحترموا مشاعرهم عندما اعتذروا علنا عن هذا المسلك وتعهدوا بعدم تكراره، فلماذا لم نسمع عن اعترافات الحكومة بأي خطأ من أخطائها المتعددة حتى الآن. ويضيف المستشار محمود الخضيري ـ رئيس نادي قضاة الاسكندرية ـ إن الحملة على هؤلاء الطلبة كان مبالغا فيها، صحيح أننا نرفض هذه الصورة، ولكن الأمر لم يصل إلى التنظيم السري أو المسلح، فقد قاموا بحركات «الكاراتيه» تحت بصر الجامعة كلها، فالتدريب لم يكن في مكان سري، ولكن قد يكون اللباس الذي يرتدونه هو الذي أوحى بذلك، ولكننا بالغنا في رد الفعل مثلما بالغنا بعد تصريحات فاروق حسني عن الحجاب ونبالغ في أشياء كثيرة أخرى.

ويضيف الخضيري: إذا كنا نحتج على تصرفات هؤلاء الطلاب فنحن نحتج أيضا على تصرفات الحكومات التي تتحمل جزءا من هذا المشهد الذي شاهدناه داخل الجامعة.

ومن جانبه يقول المستشار أحمد مكي ـ نائب رئيس محكمة النقض ـ لا شك أن مشهد الطلبة غير مألوف، ولكنه لا يعدو رد فعل ساذجا لحركات فلكلورية استعراضية إزاء العنف الذي ينتهجه النظام مع المواطنين، كما أن رد الفعل على هذا المشهد الذي يقول ان الإخوان في حالة وصولهم للحكم سوف يستخدمون هذه الميليشيات في العصف بالحريات، فهذا حديث مثير للسخرية، لأنه إذا وصلت أي جهة أو فرد للحكم وأراد أن يُنكل بالمواطنين فلن يسعفه في ذلك إلا الأمن المركزي، فهو الوحيد القادر على العصف بالحريات، أما ما شاهدناه من الطلبة فهو حركات فلكلورية جاء رد الفعل عليها مبالغا فيه وخاصة عندما وصفوهم بـ«الميليشيات» والميليشيات لا تصلح للحكم، لأنها لديها عقيدة تؤمن بها، ومن شروط الاعتداء على الحريات أن تكون هناك أجهزة قمع لا تؤمن بعقيدة إلا الولاء للسلطان، وجهاز القمع الرسمي في هذا البلد هو الشرطة.

لقد نظرت لهذه الحركات نظرة ساخرة، لأن الإفراط في استعمال العنف من جانب الدولة واستعانتها بالبلطجية في الانتخابات البرلمانية والعمالية والطلابية، دفع هؤلاء الطلبة إلى هذا الاستعراض الفلكلوري.

أما المستشار محمود حمزة فيقول: لم أشاهد مثل هذا الرد من الفعل على مشهد طلبة الإخوان، حينما تم الاعتداء عليّ من جانب الأمن، والتي لم يعاقب عليها أحد حتى الآن من الضباط الذين قاموا بالاعتداء علي وهي الواقعة التي شهد عليها عشرات القضاة معي، لذلك تقدمت بتظلم جديد للنائب العام لمحاسبة هؤلاء، فما حدث معي هو عنف أيضا، بل كان إرهابا فكريا أكثر مما هو اعتداء بدني، نتيجة لمواقف القضاة الأخيرة، وبصرف النظر عن أن ما حدث حدث لقاضي، فهو عنف ايضا إذا حدث مع أي مواطن عادي.

وبالنسبة لمشهد طلبة الإخوان في الجامعة ورد الفعل الإعلامي على هذا المشهد، فإن هناك خلفية إعلامية على أن الإخوان جماعة عنف، فحينما يظهر مثل ذلك المشهد، فلابد من أن يتم تضخيم الرد لتأكيد هذه المعلومة الإعلامية ونحن بالطبع لسنا مع هذا المشهد، ولكن ما فعله الطلبة ما هو إلا صورة اعتراضية يقولون من خلالها نحن نستطيع الرد على الحكومة بنفس أسلوبها وطريقتها.

## المستقلون والميليشيات

وإلى المستقلين، بادئين بزميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الأمة»، الذي شن هجوما ضاريا ضد النظام تضمن دفاعا مبطنا عن الإخوان، بقوله: «أمامنا بلاغات أمنية من صحف وصحافيي الحكومة وافتتاحيات جرائدها ضد جماعة الإخوان يتهمونها بتكوين ميليشيات ودليلهم على ذلك صور لطلبة ملثمين ارتدوا أقنعة وكتبوا كلمة «صامدون» على جباههم، هل هناك أي دليل آخر إذا اعتبرنا هذا دليلا، لا أعرف ولم يقولوا، فضلا عن عدم يقيني بأن هذه الاستعراضات تشكل تهمة في حد ذاتها، فهل ستكون التهمة ارتداء قناع مكتوب عليه صامدون، هل هناك تهمة في القانون المصري وعلى كثرة ما فيه من تهم بهذا الشكل؟

ولدينا تخوفات حقيقية جزعة فزعة وجادة من تيارات يسارية وليبرالية من تشكيل الإخوان ميليشيات عسكرية بناء على هذا الاستعراض الطلابي.

السؤال هو هل لو لدى الإخوان مثل هذا التشكيل المسلح مثلا «رغم اننا رأينا الأقنعة ولم نر الأسلحة» هل كان الإخوان من السذاجة والطيابة أن يعلنوا هكذا بكل بساطة عن تشكيل سري مسلح في حفل عام دعا له الطلبة هؤلاء الصحافيون والمصورين الذين اتخذوا من الصور حجة ودليلا على تنظيم الإخوان المسلح؟ لكن يبقى السؤال «وكل كلامي أسئلة كما هو واضح» هل الإخوان من السذاجة والطيابة إلى حد أنهم لا يعلمون ردود فعل مثل هذا الاستعراض بالأقنعة وكلمة صامدون على الرؤوس ثلاث مرات من قبل وعلانية وفي ساحات الجامعة وأنهم هم الذين دعوا بأنفسهم محطات التليفزيون ومندوبي الصحف فلماذا استنفر الاستعراض هذه المرة الأمن والدولة، ربما بسبب نفخ البرامج التليفزيونية والصحف فيه، ربما لرغبة أمنية قوية في تلطيخ الإخوان.

أنا لا أستبعد أن يكون للإخوان مستوى ثان لا نعرفه من التنظيم، وربما يملكون تنظيما سريا وربما لا يملكون، لكن ما أعرفه أن آخر حادث عنف تم ثبوته على الإخوان هو اغتيال النقراشي وللآن هناك مؤرخون ينفون تدبير الإخوان لحادث المنشية في 1954 ومحاولة اغتيال جمال عبدالناصر، وطبعا تلك الحوادث المزعومة في تقارير الأمن عن تنظيم سيد قطب، 1965 وهناك من يؤكد ثبوت ذلك، لكن يبقى أن الإخوان كما عبدالناصر وكما السادات نفسهما تورطوا في تدبير محاولات اغتيال واعتذروا عنها «عبدالناصر شارك في محاولة اغتيال النحاس وكذلك السادات في اغتيال أمين عثمان»، والمؤكد لديّ أن النظام المصري منذ حكم مبارك يمارس إرهابا مسلحا وقتلا ضد التيارات الإسلامية عبر اعتقالات بالآلاف وأحكام إعدام بالعشرات ومحاكم عسكرية وتعذيب منظم ويومي ومتزايد، فالإرهابيون الحقيقيون الذين أراهم الآن هم رجال الدولة في الداخلية وفي صناعة القرار ولا يحميهم أبدا أن يكون هذا الإرهاب إرهاب دولة، أما الإخوان فالذي يتهمهم بالعنف والإرهاب عليه أن يقدم الدليل الحقيقي وليس الملفق أو المزور وسأكون أول من يقتنع ويدين الإخوان ويهاجمهم».

والمشكلة مع صديقنا إبراهيم وغيره ممن كانوا ناصريين أو شيوعيين ـ وهو كان عضو لجنة مركزية في الحزب العربي الديمقراطي الناصري ـ يريدون أن يؤكدوا تحولهم للديمقراطية والليبرالية، بالغمزات أو الهجمات من وقت لآخر ضد ثورة يوليو وديكتاتورية خالد الذكر، لينفوا عن أنفسهم أي اتهام بأنهم ناصريون أو شيوعيون، والمسألة لا تحتاج إلى كل هذا العناء، وأنا أعلم أنهم يعانون من جراء هذه الازدواجية، فهم يستطيعون نقد الثورة وعبدالناصر، وبعنف، لأن لهما أخطاء حقيقية، ولكن بدون ترديد اتهامات غير حقيقية توجهها قوى أخرى معادية لها، لتبرئة نفسها من أخطائها، التي أدت إلى ردود فعل من جانب الثورة، مثل الإخوان المسلمين، وأنا أسأل إبراهيم عيسى، من هم المؤرخون الحقيقيون ـ وليس السياسيون ـ الذين قالوا ان محاولة اغتيال عبدالناصر عام 1954 تمثيلية وغير حقيقية؟ وبينما محاكماتها كانت علنية، واعترف كثير من الإخوان فيما بعد بها، بعد وفاة عبدالناصر، ومنهم الشيخ يوسف القرضاوي، وأن نفوا علم المرشد المرحوم حسن الهضيبي بها، أما تنظيم المرحوم سيد قطب، فلم يكن هناك مبرر لإثارة الشكوك حول وجوده، ولو كان قد قرأ مذكرات السيدة زينب الغزالي ـ عليها رحمة الله ـ وكانت متهمة رئيسية في القضية وسجنت، لما استخدم عبارة ـ تقارير الأمن المزعومة ـ وتأكيدها وجود التنظيم بزعامة سيد قطب وهي، بالاضافة إلى أن مباحث أمن الدولة لم تكن لديها تقارير مسبقة عن التنظيم. أيضا وقع عيسى في عدة أخطاء تاريخية، فعبدالناصر لم يشارك في محاولة اغتيال خالد الذكر مصطفى النحاس باشا، وانما في محاولة اغتيال حسين سري باشا، رجل الملك والسادات هو الذي شارك في ثلاث محاولات لاغتيال النحاس.

وإلى «المصري اليوم» أمس ـ الثلاثاء ـ وزميلنا وصديقنا بـ«الأهرام» خيري شلبي الذي سخر من قول الدكتور احمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، بأن الطلاب الذين قاموا بالعرض خراف ضالة، انفردت بها الذئاب، فقال ساخرا منه ومهاجما النظام: «وجدت في هذه الجملة تلخيصا موجعا للأزمة، التي يرى الدكتور الطيب الذي أحترمه وأقدر فكره المستنير، أن الأمن تأخر كثيرا في التعامل مع هؤلاء الخارجين عن القانون. وليسمح لي فضيلته بأن أختلف معه، فالقضية ليست في الأمن ولا في الخراف الضالة، لأن لا أحد يلوم الخراف إذا ضلت ولا الذئاب لأنها التهمت الفريسة عندما انفردت بها، فهذا هو دورها ولكن الذي يستحق كل اللوم هو الراعي الذي ترك البيئة. تتصحر فيموت فيها الزرع وتئن الخراف من الجوع فتهيم على وجهها فيما الراعي مشغول بما يجعله ملكا لا راعيا مطمئنا إلى أن خرافه بالملايين ومن يضل منها لفقره وجوعه فليذهب إلى الجحيم، لذا كان من المنطقي أن تنتشر الذئاب في كل مكان تتصيد فريستها بكل اطمئنان».

أما زميلنا وصديقنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة «المصور»، فقد سدد في نفس عدد «المصري» ضربة هائلة ورائعة ضد رئيس جامعة الأزهر، بقوله في عموده اليومي ـ فصل الخطاب ـ «يحزنني أن يتبرع الدكتور الطيب اسما وفعلا بالقول أن أجهزة الأمن تأخرت كثيرا في اعتقال طلاب الجامعة المنتمين للإخوان، لا أتصور أن يكون هذا تفكير رئيس جامعة مسؤول أمام طلابه وزملائه والرأي العام بدلا من التقويم الجامعي واستخدام سلطات الجامعة في وقف الذئاب عند أسوارها وجمع الخراف الضالة من حقول الضياع، راح الراعي الصالح يستعدي عليهم أجهزة الأمن ويعتب، الأمن تأخر، كنت فين ياراعي والخراف تبحث عن خرم ابرة في المدينة الجامعية وسيادتكم تنتظر قرار آخرين، ياترى نقبلهم، نرفضهم، نقبلهم بين زملائهم كما جرت العادة باعتبارهم طلابا، وان كانوا إخوانا؟ نعزلهم في مبنى باعتبار الإخوانية عدوى تنتشر كانفلونزا المخالطة، أعلم عن أزمتكم الكثير مع الخراف الضالة ولكنني استنكف رخصتكم للأمن بالاعتقال، متى كانت الاعتقالات تصلح معوجا، بل تزيده اعوجاجا، ياراعي افتنا، من ذا الذي قدم قوائم الاعتقال للأمن، وتأخر الأمن عن تنفيذها، هل قدمتها سيادتكم ورفضها الأمن؟ أم أن الأمن كانت له وجهة نظر أخرى، فالخراف الضالة ليس مكان أقفاص من حديد، ولكن جنان الهداية، لم تصبر عليها ومللت سريعا ونسيت أن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وبالقدوة الحسنة وبالعدالة بين الخراف في الكلأ والمرعى، لا تزر وازرة وزر أخرى يامولانا ودماء الخراف في رقبتكم وان ضلت ولا تستعن بالأمن، استعن بالله، كن أبا وأخاً وأستاذا وشيخا، لا تكن سجانا وجلادا ومسرور السياف تقطع رقاب الشاه بدلا من أن تردها إلى حظيرة العلم والإيمان».

ورئيس جامعة الأزهر، والمفتي الأسبق، يستحق هذا الهجوم وأكثر منه عنفا، لكنه في رأيي مسكين، لأنه يعكس حقيقة النظام ومواقفه، وكان رأيه في البداية الصفح عن الطلاب، وتجاوز الأزمة، لكن الحملات التي تعرضت لها الجامعة واتهامها بالتقاعس عن مواجهة الإخوان أثارت ذعره، فقال ما قال.

وإلى تغطية متميزة قام بها زميلنا بـ«الأسبوع» مصطفى سليمان، قال: «سألنا الطالب محمود الفيشاوي عن هذا الأمر فقال: هناك الكثير من المبالغة والتهويل لما حدث، فطلاب جامعة الأزهر لديهم حماس ديني بشكل عام بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية فمن الممكن أن نعبر عن آرائنا واعتراضاتنا بأي شكل.

أما الطالب عبدالرحمن يس فوصف ما نشر قائلا: هذا كلام مفبرك ما حدث بالضبط أننا نظمنا مظاهرة يوم الخميس الماضي في المدينة الجامعية وقررنا الدخول في اعتصام مفتوح احتجاجا على فصل 8 من زملائنا بالجامعة لمجرد أنهم شاركوا في الاتحاد الحر وبدأنا مسيرة سلمية يوم الأحد الماضي الموافق 10 ديسمبر وأمام الكثافة الأمنية كسر الطلاب اقفال بوابة المدينة الجامعية وأثناء تواجدنا بالمدينة وقبل الانتقال الى كلية الطب بالجامعة كنا قد بدأنا الاعتصام ببرنامج بدأ بقراءة الشعر والزجل الساخر وفقرات أخرى منها الأناشيد الإسلامية كوسيلة للتعبير عن آرائنا وأثناء ذلك اقترح بعض الطلاب أن ننظم فقرة هذا العرض العسكري تعبيرا عن غضبنا تجاه ما يحدث في فلسطين وشكلنا هذه المجموعة، فالأمر ليس تهديدا لأحد أو محاولة للاشتباك مع أحد وانما كان مجرد فقرة تمثيلية استمرت «10» دقائق وكان معظم الطلاب الذين قاموا بهذا العرض من كلية التربية الرياضية حيث يتدرب هؤلاء الطلاب على معظم الألعاب القتالية مثل الكاراتيه والكونغ فو.

ويضيف عبدالرحمن: نحن لم نكن نستعد للاشتباك مع أحد وقد كان حرس الجامعة يقف أمامنا ولم يتعرضوا لنا، لم يكن هذا العرض سوى تعبير عن حالة من الاستياء تسود بين الطلاب، أما طلاب الإخوان فهم مجرد مشاركين في هذا الاتحاد كغيرهم من التيارات الأخرى وهم شاركوا في الانتخابات ومنهم من نجح ومنهم من رسب. ان هذا الاتحاد له لجنة تأسيسية تضم طلابا وأعضاء هيئة تدريس ومنظمات حقوق إنسان وأخيرا يؤكد الطالب عبدالرحمن: لم يكن هدفنا الاشتباك مع أحد فالطلاب زملاؤنا والمسؤولون في الجامعة أساتذتنا لكن ألا يستحق فصل 8 طلاب وتحويل 50 آخرين على مجالس تأديب أن نغضب من أجلهم؟

## الحكومة والميليشيات

ونتحول إلى موقف الحكومة، والذي عبر عنه صديقنا وزير الشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور مفيد شهاب أمام مجلس الشعب يوم الأحد، حتى تكتمل أمامنا كل وجهات النظر، قال ـ نقلا عن تغطية زميلنا إسلام كمال بجريدة «روزاليوسف» يوم الاثنين ـ عن المذكرة التي قدمها رئيس جامعة الأزهر: «اشتعلت المظاهرات لأتفه الأسباب وخلال الانتخابات الطلابية، انتهك طلاب الجماعة قوانين الجامعة رغم التحذيرات، فقدموهم لمجالس التأديب وأسفر ذلك عن فصل 7 طلاب لمدة شهر وثامن لمدة اسبوعين ولا يحرمهم ذلك من أداء الامتحانات، وطالبت الجامعة بإحضار أولياء أمورهم لإنهاء الأزمة، لكنهم رفضوا واندلعت المظاهرات تجمهروا أمام الإدارة وردد